قوله عبارة القوم لان القابل لجزاى كلام شروح وحواشي الهداية وعبارة المواقف لدن الملحوق الي اخر ما ذكره الشارح دون تغيير
خلافا لما يوهم اخر قوله المحشي او المقبول عند الحكما والمتكلمين لا طلاق ان الدول امكان الاتصاف بامر سوا كان وجود الموصوف
في الزمان ام لا وحاصله الامكان الذاتي والثاني الانفعال التجدد دي و هو عبارة عن امكان اتصاف
شي بصفة لم تحصل له بعد ويقال له القوة والاستعداد والمحوق بضم اللام اللزوم واللحاق بفتحها الادراك يقال لحقه ولحق به
اي قوم كذا لصق بهم وغير خفي ان المحوق بهذا المعنى اخص من القابل على ما بينا وبينهما العموم والخصوص

وافراد المعرف ولا حاجة لان يقال ذكر هذا القيد لاجل ان تدخل فتامل قوله
وتطلق اي القسمة من حيث هي لا بالمعنى السابق المذكور ففيه استخدام
وقوله لا يلحق المقدار اي ولا الكم المنفصل كما علمت قوله هويتان اي حقيقتان
خارجيتان قال الدواني في حواشي التجريد نقلا عن الفارابي في تعاليقه
هوية الشي وعينه وتجلاته وتخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له
كلها واحد قوله لان الملحوق من عبارة القوم لان القابل وهو الواقع
في التعريف فالاتيان به متعين اذ يفهم من كلامهم الفرق بين القابل واللاحق
فان القابل للشي ما يجامع وجود ذلك الشي العدمي كما يقال مثلا
الجوهر قابل للبقاء زمانين واللاحق اعم هنا لانه ما يطرا على الشي
ولو لم يجامع وجوده كما يقال العدم يلحق الممكن مثلا فان قلت يقال
الممكن قابل للعدم قلت صحيح هذا فان قبول العدم ليس نفس العدم فالقبول
للعدم مصاحب لوجود الممكن لانه وصف له فان قلت يقال ايضا
العدم يقبله الممكن قلت يرجع لقولنا الممكن قابل للعدم او المراد العدم
بالامكان وهو وصف قايم بالممكن لانه وصف له فان قلت يقال ايض العدم
يقبله الممكن قلت يرجع لقولنا الممكن قابل للعدم او المراد العدم بالامكان
وهو وصف قايم بالممكن لا يفارقه والكلام في العدم بالفعل ورحم الله المص
فانه كثيرا ما يعدل عن تعبيراتهم بلا داع ولست ادري ما سببه ويقع مثله
للسيد البليدي ايض وقد يجاب عن المص بان المراد بالقابل ما يلزم الماهية
بحسب الوجود الخارجي قوله عند اللاحق مصدوقه القسمة الفعلية على
فرض صحتها والملحوق مصدوقه الكم اي ولو كان الكم قابلا للقسمة الفعلية
لوجب بقاوه عند عروضها له لكن التالي باطل فالمقدم مثله اما بيان
الملازمة فلان القابل يجب بقاوه عند عروض المقبول واما بيان بطلان
التالي فانه عند عروض القسمة الفعلية ينعدم المقدار فلا بقا له اصلا
لكن قد علمت ما سبق ان المقدار معد ومهيئ لانقسام الهيولي لانها
القابلة للانقسام واما الصورة الجسمية فلا تقبل القسمة الفعلية

ايض

الجسمية وهي الصواب

ايض لان تفريق الجسم الواحد الى جسمين اعدام لجسمين واحداث لجسمين اخرين
واعلم ان قولهم القابل يجب وجوده مع المقبول مقيد كما قال القاضي
مير بما اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة ومعلوم ان الانفصال
كذلك لان المراد منه اما حدوث هويتين او عدم الاتصال عما من شانه ذلك
قوله هو المادة اي الهيولي الباقية بعينها وذلك لانه حيث ثبت ان القابل للقسمة
الفعلية ليس هو المقدار ولا الصورة الجسمية لم يبق الا ان القابل لها هو
الهيولي لانا نشاهد عروض الانفصال على بعض الاجسام فلا بد من امر
قابل لها فيه فان القسمة الفعلية الطارية على الجسم اعدام للمقدار الاصلي
وللصورة الجسمية الاصلية واحداث لمقدارين اخرين وصورتين اخريين
فلا بد هناك من شي اخر مشترك بين المتصل الاول وهذين المنفصلين
ولا بد ان يكون ذلك الشي باقيا بعينه وهذا هو دليل الهيولي فانظره مسوطا
في شرح الهداية قوله بالذات متعلق بقوله يقبل اي ان قبوله للقسمة ذاتي
له لانه من ذاتياته حتى يرد ان قبول القسمة من خواصه والخاصة من قبيل
العرض بل معناه انه لا دخل للغير في قبوله للقسمة كما في الجسم فان قبوله
لها بواسطة الكم وكيفية الامثلة التي ذكرها وقد اشار الى هذا بقوله
اي بذاته فال عوض عن المضاف اليه والبا للسببية اي ان ذاته كافية في ذلك
القبول لا تحتاج لتوسط امر كما في الكم بالغير قوله الكم بالعرض وهو الذي يقال له
انه كم بسبب مقارنته للكم الذاتي افاده في شرح التجريد قوله انه محل اي فهو كم
متصل بالعرض قوله او بحسب العدد فهو كم منفصل بالعرض قوله كالضوء القايم
بالسطح اي بسطح الجسم المضي قال الكاتبي في شرح المحصل الظهور اذا كان
للشي من ذاته يسمى ضوءا وذلك مثل ما للشمس والنار والظهور الذي للشي
من غيره يسمى نورا كما للجدران المستنيرة لضوء الشمس والسراج والترقرق
الذي للشي من ذاته كما للشمس يسمى شعاعا والترقرق الذي للشي من غيره
يسمى بريقا كالمراة قوله والبياض الحال في الجسم فان قلت اي فرق بين
الضوء والبياض الذي هو اللون حيث اعتبر في الضوء حلوله بسطح الجسم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)